بصيرة
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY

سلسلة أوراق المرأة المصرية

الطلاق في مصر

العدد (5)

أغسطس 2018

فريق العمل

رئيس فريق العمل

أ.د. ماجد عثمان
الرئيس التنفيذي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

المؤلفون

أ.د. ماجد عثمان

الرئيس التنفيذي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

د. حنان جرجس
نائب الرئيس التنفيذي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

الباحثون المساعدون

أ. جهاد محمود

باحث إحصائي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. شروق عصام الدين
باحث إحصائي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. كريم شلبي
باحث إحصائي بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

تصميم التقرير

أ. بيتر ناجي
مدير تكنولوجيا المعلومات بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. بسمة محمد
مصمم جرافيك بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. فادي إسماعيل
منسق ومعد بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

المحتويات

قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
١- مقدمة	١
٢- عدد عقود الطلاق	١
٣- معدل الطلاق الخام	٤
٤- العمر عند الطلاق	٦
٥- الطلاق حسب الحالة التعليمية	٨
٦- مدة الحياة الزواجية	٩
٧- المراجع	١٠

قائمة الجداول

جدول (١) تطور عدد عقوق الزواج وإشهادات الطلاق في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ ١

جدول (٢) متوسط السن عند الطلاق ٧

قائمة الأشكال

شكل (١) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب نوع الطلاق ٤

شكل (٢) معدلات الطلاق في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ ٥

شكل (٣) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب نوع الطلاق ٥

شكل (٤) معدل الطلاق في ٢٠١٧ حسب المحافظة ٦

شكل (٥) توزيع إشهادات الطلاق المسجلة في ٢٠١٧ حسب عمر الزوجة ٧

شكل (٦) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب تعليم المطلقة ٨

شكل (٧) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب الفجوة بين تعليم المطلقة والطلق ٩

شكل (٨) توزيع حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزواجية عام ٢٠١٧ ٩

١- مقدمة:

يعد الطلاق أحد أشكال تفكك الأسرة في مصر، وينتج عنه العديد من الظواهر السلبية كحدوث مشكلات نفسية للأطفال وظاهرة أطفال الشوارع والأطفال بلا مأوى.

وقد ظهرت العديد من التحقيقات الصحفية خلال الفترة الماضية التي تلقي الضوء على الطلاق في مصر إلا أن هذه التحقيقات لم تستند إلى أرقام مدققة. وتلقي هذه الورقة الضوء على الطلاق في مصر من خلال الإحصائيات الصادرة عن مجموعة من المصادر الموثوقة للبيانات.

٢- تطور الطلاق في مصر:

بلغ عدد إشهادات الطلاق خلال عام ٢٠١٧ نحو ١٩٨ ألف حالة، بزيادة قدرها نحو ٥٧ ألف حالة طلاق مقارنةً بعدد الحالات المسجلة خلال عام ٢٠٠٩، وهو ما يعني أن حالات الطلاق زادت في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ بنحو ٤٠,٢٪ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٤,٣٪.

لا تتضمن إشهادات الطلاق أحكام الطلاق الصادرة عن المحاكم والتي بلغت ٩٣٦٤ حكم في عام ٢٠١٧

وتعد الزيادة في حالات الطلاق أكبر من الزيادة المناظرة في حالات الزواج حيث زادت حالات الزواج خلال نفس الفترة من نحو ٧٥٩ ألف حالة زواج إلى نحو ٩١٣ ألف حالة زواج بزيادة ٢٠,٢٪ وهو ما يناظر متوسط معدل زيادة سنوي ٢,٣٪. وكما هو موضح في جدول ١، فإن منسوب عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق اتجه للزيادة بين ٢٠٠٩ و٢٠١١، ثم بدأ في التراجع من ٥,٩ حالة زواج لكل حالة طلاق عام ٢٠١٢ إلى ٤,٦ حالة زواج لكل حالة طلاق في ٢٠١٧.

جدول (١) تطور عدد عقوق الزواج وإشهادات الطلاق في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧

السنوات	عدد عقود الزواج	عدد إشهادات الطلاق	عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق
٢٠٠٩	٧٥٩,٠٠٤	١٤١,٤٦٧	٥,٤
٢٠١٠	٨٦٤,٨٥٧	١٤٩,٣٧٦	٥,٨
٢٠١١	٨٩٧,٩٦٩	١٥١,٩٣٣	٥,٩
٢٠١٢	٩٢٢,٤٢٥	١٥٥,٢٦١	٥,٩
٢٠١٣	٩٠٩,٣٥٠	١٦٢,٥٨٣	٥,٦
٢٠١٤	٩٥٣,١٣٧	١٨٠,٣٤٤	٥,٣
٢٠١٥	٩٦٩,٣٩٩	١٩٩,٨٦٧	٤,٩
٢٠١٦	٩٣٨,٥٢٦	١٩٢,٠٧٩	٤,٩
٢٠١٧	٩١٢,٦٠٦	١٩٨,٢٦٩	٤,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، سنوات متعددة.

ويشير توزيع اشهادات الطلاق حسب نوع الطلاق إلى أن معظم حالات الطلاق (٨٤٪ منها) هي حالات طلاق بائن بينونة صغرى بمعنى أن المطلقة يمكنها العودة إلى مطلقها بعقد جديد ومهر جديد، وهو ما يفتح الباب أما عودة الأسرة إلى وضعها السابق مرة أخرى. ويمثل الطلاق الرجعي ١١٪ من إجمالي حالات الطلاق التي وقعت في ٢٠١٧ بمعنى أن المطلق يمكنه رد زوجته مرة أخرى خلال فترة العدة، وبعد انتهاء فترة العدة يعتبر الطلاق بائن.

ويشكل الطلاق البائن بينونة كبرى -والذي لا يمكن بعده عودة المطلقة إلى مطلقها مرة أخرى- أقل من ٢٪ من حالات الطلاق. ومازالت بيانات الطلاق تعاني من عدم الاكتمال إذ أن ٣,٤٪ من حالات الطلاق نوعها غير مسجل في إشهادات الطلاق.

صدر قانون الخلع في مصر في عام ٢٠٠٠، وقد ارتفع عدد حالات الخلع من ١٨٦٣ في ٢٠٠٩ إلى ٧١٩٩ حالة في عام ٢٠١٧

وبالإضافة إلى إشهادات الطلاق، بلغ عدد أحكام الطلاق النهائية الصادرة عن المحاكم ٩٣٦٤ حكم في ٢٠١٧ ويشكل الخلع ٧٧٪ من أحكام الطلاق في ٢٠١٧ حيث بلغت عدد أحكام الخلع ٧١٩٩ حكم، ومن بين أحكام الطلاق كانت ١٠٧٢ حالة بسبب الإيذاء. وتشير مقارنة بيانات العامين الأخيرين إلى زيادة ملحوظة في عدد أحكام الطلاق عام ٢٠١٧ مقارنةً بالعام السابق والذي بلغ عدد الأحكام التي صدر خلالها ٦٣٠٥ حكم، ويتطلب تحليل هذه الزيادة والتي تربو على ٥٠٪ إلى بيانات أكثر تفصيلاً لتوضيح ما إذا كانت بسبب زيادة القضايا المرفوعة في المحاكم أم بسبب سرعة الفصل في القضايا المنظورة.

هل أصبح من السهل أن تنال المرأة حقها في الطلاق من المحكمة؟

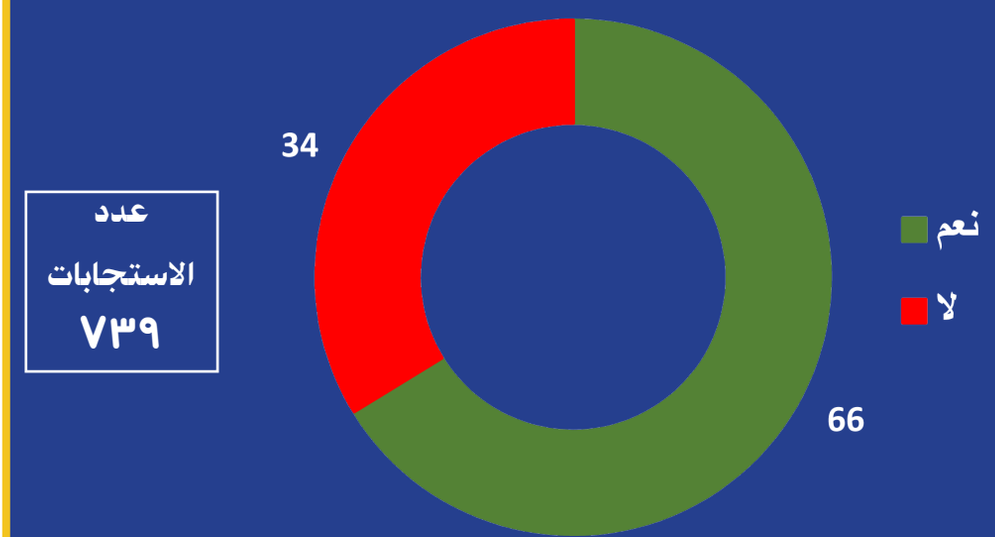

يرى ثلثا المستجيبين أنه أصبح من السهل أن تنال المرأة حقها في الطلاق من المحكمة، وتختلف نسب الموافقة بين المناطق المختلفة لتصل ٧٧٪ بين سكان الوجه القبلي و٦٤٪ بين سكان المحافظات الحضرية و٥٩٪ بين سكان الوجه البحري.

تتطلب دراسة أحكام الطلاق بصورة متعمقة إتاحة لمزيد من البيانات منها ما يلي:

١- توزيع احكام الطلاق حسب سن الزوج وسن الزوجة

٢- توزيع أحكام الطلاق حسب تعليم الزوج وتعليم الزوجة

٣- استكمال بيانات توزيع احكام الطلاق حسب مدة الحياة الزواجية. فبالرغم من أن الجدول متوافر في نشرة الزواج والطلاق التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلا أن البيانات ثلثي حالات الطلاق غير مدون لها مدة الحياة الزواجية.

٤- توزيع أحكام الطلاق حسب مدة التقاضي.

٥- عدد قضايا الطلاق المرفوعة كل عام موزعة حسب خصائص الزوجين.

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف مصادر البيانات قد يعطي انطباعات مختلفة عن حجم ظاهرة الطلاق في مصر، فنتائج تعداد السكان لعام ٢٠١٧ تشير إلى أن عدد السيدات المطلقات لم يتجاوز ٤٦٢ ألف مطلقة وهو ما يمثل أقل من ٢٪ من إجمالي السيدات في سن الزواج واللاتي تزوجن دون السن (١٨+). وهو ما يعطي انطباع بأن حجم ظا هرة الطلاق في مصر محدود. وفي المقابل النظر إلى نتائج إحصاءات الطلاق (والتي ترصد عدد حالات الطلاق السنوي) يشير إلى تفاقم الظاهرة واتجاهها إلى التزايد.

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الاختلاف بين المصدرين مرجعه أن أعداد حالات الطلاق الناتجة عن إحصاءات الطلاق لا تعني بالضرورة بقاء السيدة خارج نطاق الزوجية بصورة أبدية، حيث يطرأ تغير على حالتها الزواجية من خلال العودة للزوج أو الزواج مرة أخرى. وتشير بيانات نشرة الزواج والطلاق الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن حوالي ٤٤٠٠ حالة عودة للزوج بعد الطلاق وحوالي ٢٤ ألف حالة إعادة زواج لسيدة مطلقة حدثت في ٢٠١٧. يضاف إلى ذلك أن الوفيات التي تحدث بين المطلقات تعكسها بيانات التعداد ولا تعكسها بيانات إحصاءات الطلاق. وبالرغم من ذلك إلا أن الاختلافات بين مصادر البيانات قد لا تفسر بالكامل تباين التقييم لحجم ظاهرة الطلاق، حيث من المحتمل أن يكون هناك نقص في حصر المطلقات من واقع بيانات التعداد السكاني لأسباب ثقافية.

أُنشئت محكمة الأسرة عام ٢٠٠٤ وفقًا لقانون رقم ١٠ وبدأ تطبيقه في ١ أكتوبر٢٠٠٤، وحدد القانون اختصاصها بالنظر في جميع قضايا الأحوال الشخصية والتي تشمل الطلاق والنفقة والأجور سواء بالنسبة للزوجة أو الأولاد أو الأقارب وحضانة الأطفال. وتؤلف محكمة الأسرة من ثلاثة قضاة يكون أحدهم على الأقل بدرجة رئيس المحكمة الابتدائية. وفي عام ٢٠١٧ بلغ عدد دوائر محكمة الأسرة في مصر ٢٣٣ دائرة.

شكل (١) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب نوع الطلاق

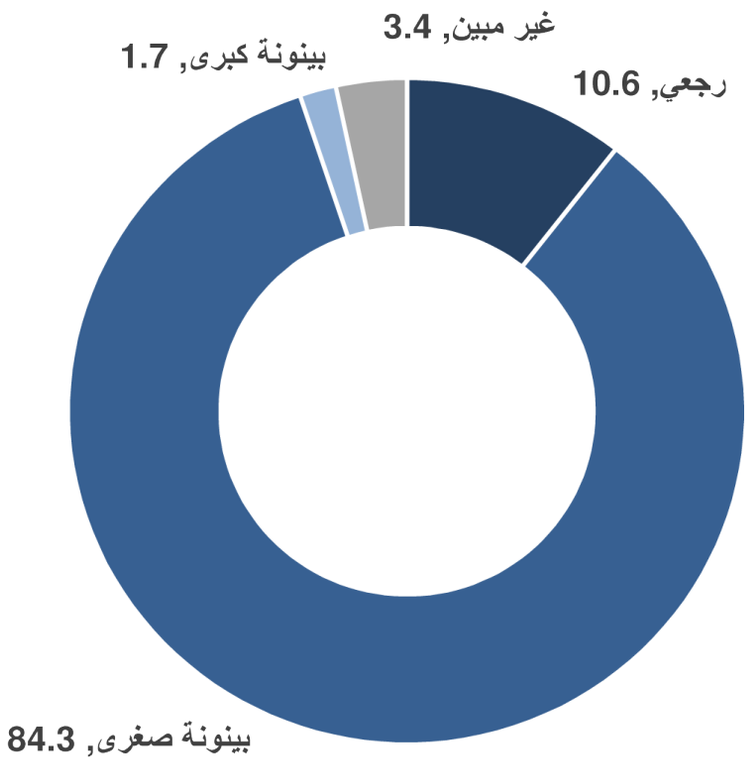

المصدر: محسوب من بيانات نشرة الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

٣- معدل الطلاق الخام

بلغ معدل الطلاق ١,٨ حالة لكل ألف من السكان في ٢٠٠٩ وارتفع ليصل في ٢٠١٤ إلى ٢,١ حالة طلاق لكل ألف من السكان واستمر حول هذا الحد حتى عام ٢٠١٧.

معدل الطلاق الخام هو عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ من السكان، ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية: معدل الطلاق الخام = (عدد حالات الطلاق خلال السنة/ عدد السكان في منتصف السنة) ×١٠٠٠

تخلف حالات الطلاق ورائها أسرة مفككة يعاني كل أفرادها وخصوصاً الأطفال من مشكلات عديدة، ومنها مشكلة الرؤية ورغبة بعض الآباء في تطبيق نظام الاستضافة وخفض سن الحضانة وغيرها.
هذه القضايا تعكس مدى أهمية توافر بيانات حول توزيع حالات الطلاق حسب عدد الأبناء وأعمارهم حتى يمكن حصر عدد الأطفال الذين يعانون من هذه المشكلات، كما يتطلب الأمر إجراء دراسات حالة متعمقة حول الأسر التي تتعرض لطلاق الأبوين وإجراء حوار مجتمعي حول التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية.

شكل (٢) معدلات الطلاق في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧

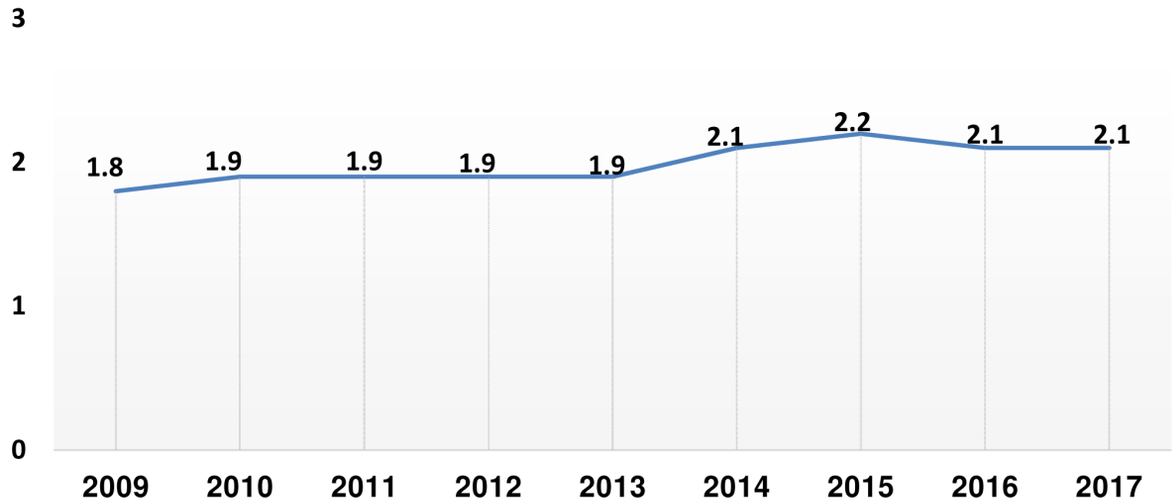

المصدر: ماالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، سنوات متعددة.

شهدت معدلات الطلاق في الحضر اتجاهاً تصاعدياً بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧، بينما المعدلات في الريف كانت أقرب إلى الثبات حيث تذبذبت حول ١,٦ حالة طلاق لكل ألف من السكان. وعلى عكس معدلات الزواج، نجد أن معدلات الطلاق في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ أعلى في الحضر منها في الريف، وبدايةً من عام ٢٠١٠ أصبح التزايد في معدلات الطلاق في الحضر أعلى من التزايد في معدلات الطلاق في الريف.

شكل (٣) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب نوع الطلاق

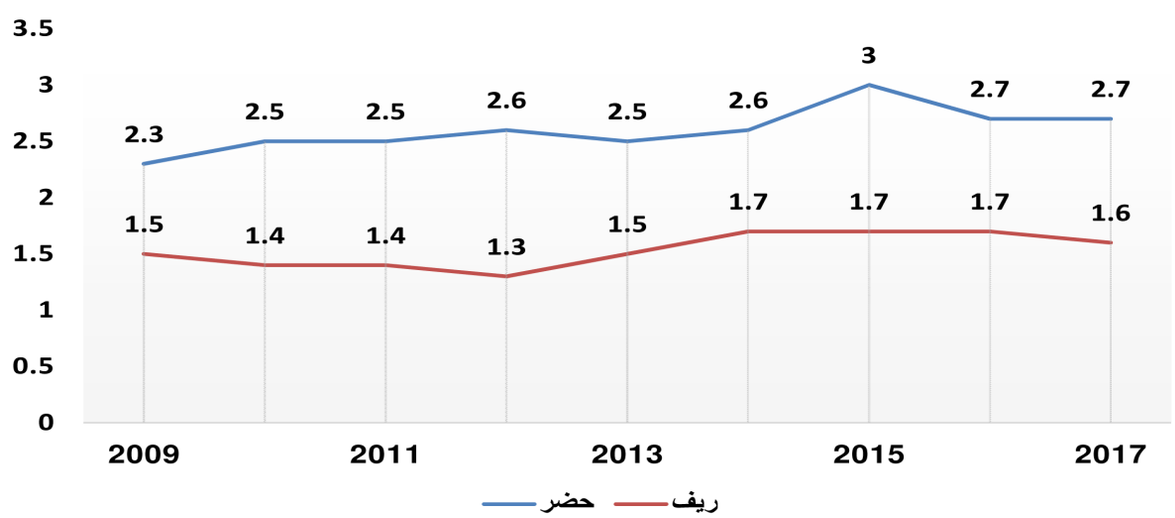

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

وتشير بيانات إحصاءات الطلاق إلى تفاوتات جغرافية حادة حيث يتراوح بين ٤ لكل ألف من السكان في القاهرة و١ في الألف في محافظتي المنيا وأسيوط. وبوجه عام يرتفع المؤشر في المحافظات الحضرية حيث يصل في الإسكندرية إلى (٣,٦ لكل ألف من السكان) وفي بورسعيد إلى (٣,٥ لكل ألف من السكان) وفي الجيزة إلى (٢,٨) وفي السويس إلى (٢,٧).

شكل (٤) معدل الطلاق في ٢٠١٧ حسب المحافظة

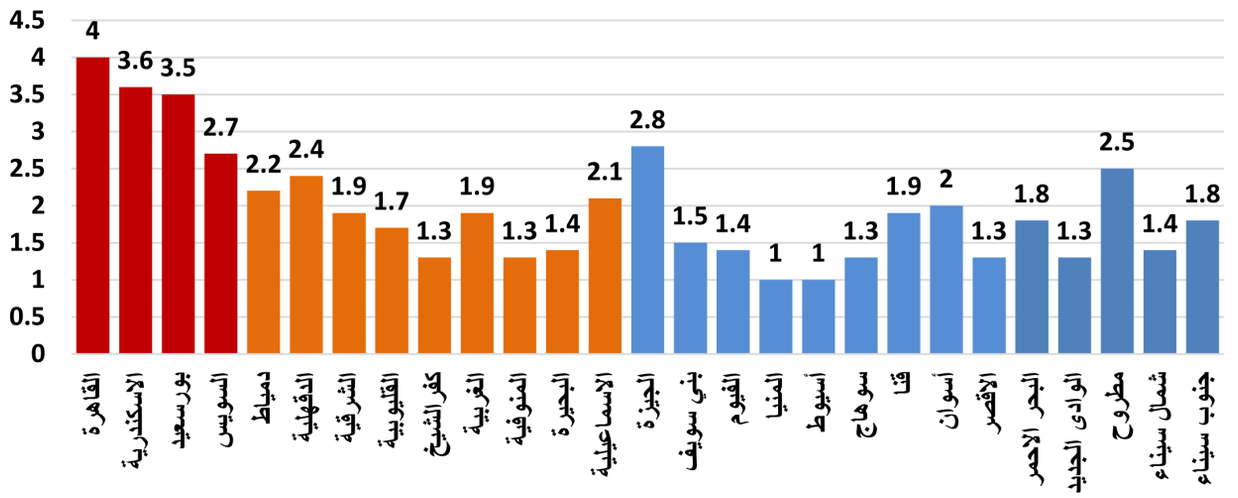

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

٤- العمر عند الطلاق

بلغت عدد حالات الطلاق التي وقعت لسيدات تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة نحو ١٠ آلاف حالة طلاق تمثل ٥٪ من حالات الطلاق التي وقعت في ٢٠١٧، وثلثي هذه الحالات حدثت خلال السنة الأولى للزواج والثلث خلال السنة الثانية للزواج، كما أن نصف هذه الحالات وقعت لسيدات لم يلتحقن بالتعليم. وتتركز حالات الطلاق في الفئة العمرية ٢٠-٣٤ سنة حيث تمثل نسبة حالات الطلاق في هذه الأعمار ٥٥٪ من حالات الطلاق التي وقعت في ٢٠١٧.

ويتراوح متوسط السن عند الطلاق المسجل في إشهادات الطلاق التي تمت خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ سنة بين ٣٢ و٣٣ سنة للإناث ويتراوح بين ٣٨ و٣٩ للذكور في نفس الفترة.

شكل (٥) توزيع إشهادات الطلاق المسجلة في ٢٠١٧ حسب عمر الزوجة

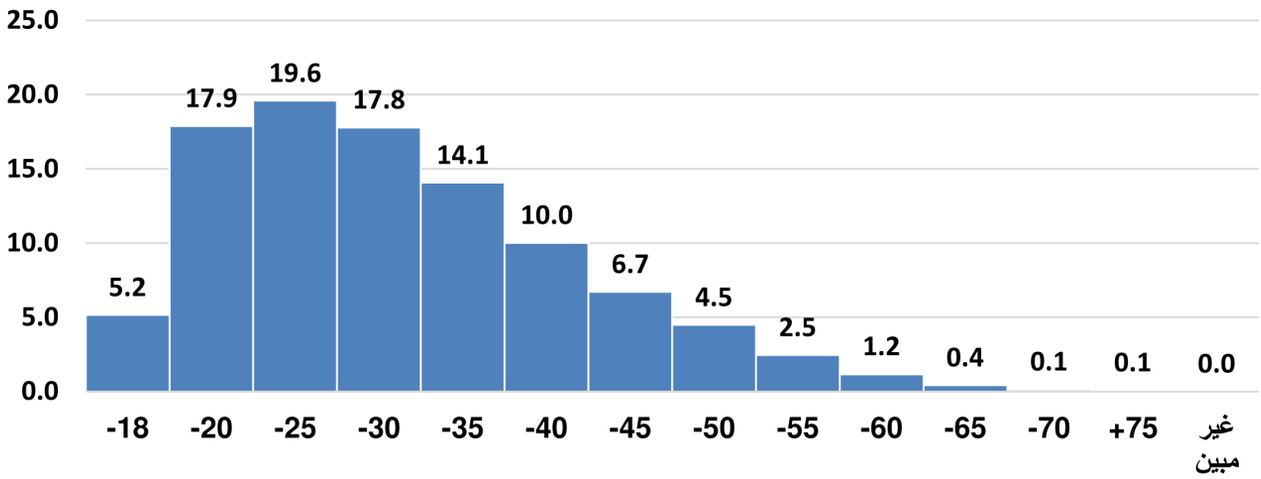

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

جدول (٢) متوسط السن عند الطلاق

السنة	متوسط السن عند الطلاق	
	إناث	ذكور
٢٠٠٩	٣١,٧	٣٨,٠
٢٠١٠	٣٢,٧	٣٨,٩
٢٠١١	٣٢,٥	٣٨,٦
٢٠١٢	٣١,٨	٣٨,٢
٢٠١٣	٣٣,١	٣٨,٩
٢٠١٤	٣٣,٣	٣٩,٢
٢٠١٥	٣٢,٣	٣٨,٨
٢٠١٦	٣٢,٤	٣٨,٩
٢٠١٧	٣٢,٧	٣٩,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، سنوات متعددة.

٥- الطلاق حسب الحالة التعليمية

توضح بيانات إحصاءات الزواج والطلاق أن ٣٧٪ من المطلقات لم يلتحقن بالتعليم، و٣٦٪ من المطلقات حصلن على تعليم متوسط أو أقل من متوسط، و١,٤٪ حاصلات على تعليم فوق متوسط و١٤٪ حاصلات على تعليم جامعي أو أعلى.

وقد بلغ عدد حالات الطلاق بين الجامعيات حوالي ٢٧ ألف حالة طلاق، وخُمس هذه الحالات لمطلقات كن متزوجات من أزواج أقل منهن في التعليم.

وتوضح البيانات أن ما يقرب من ربع حالات الطلاق وقعت بين أزواج وزوجات لم يلتحقوا بالتعليم وهو ما يشير إلى خطورة انخفاض المستوى التعليمي وأثره على تفكك الأسرة.

شكل (٦) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب تعليم المطلقة

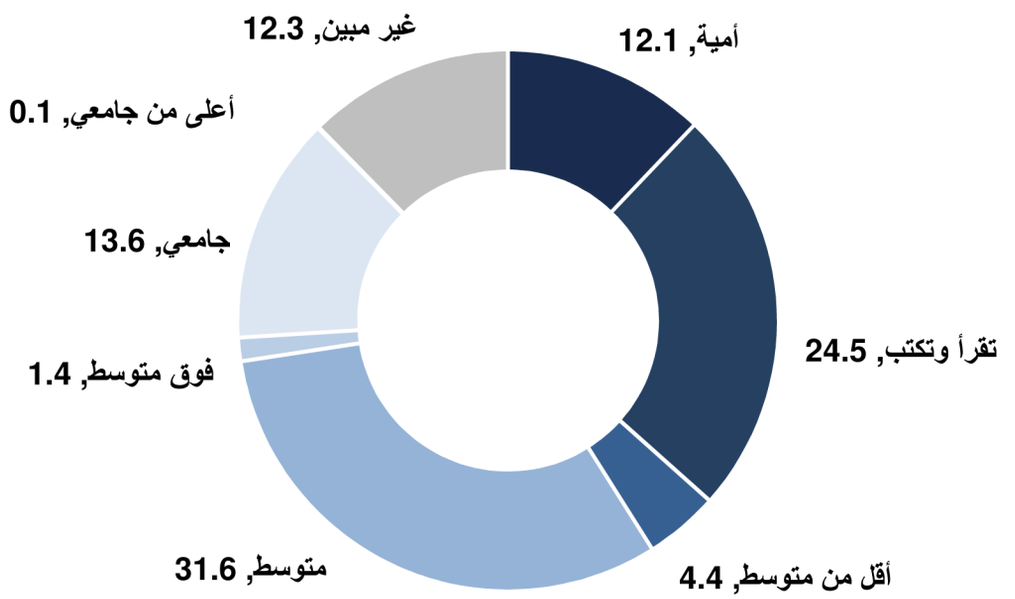

المصدر: محسوب من بيانات نشرة الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

وتشير البيانات إلى أن تعليم المطلقة كان أعلى من تعليم المطلق في ١٠٪ من حالات الطلاق بينما كان تعليم المطلقة أقل من تعليم المطلق في ٢١٪ من الحالات وفي ٥٤٪ من الحالات كان المطلق والمطلقة على نفس المستوى من التعليم، ويتضح أيضاً عدم اكتمال بيانات التعليم حيث كان تعليم المطلق أو المطلقة غير مسجل في ١٥٪ من إشهادات الطلاق.

شكل (٧) توزيع اشهادات الطلاق لعام ٢٠١٧ حسب الفجوة بين تعليم المطلقة والطلق

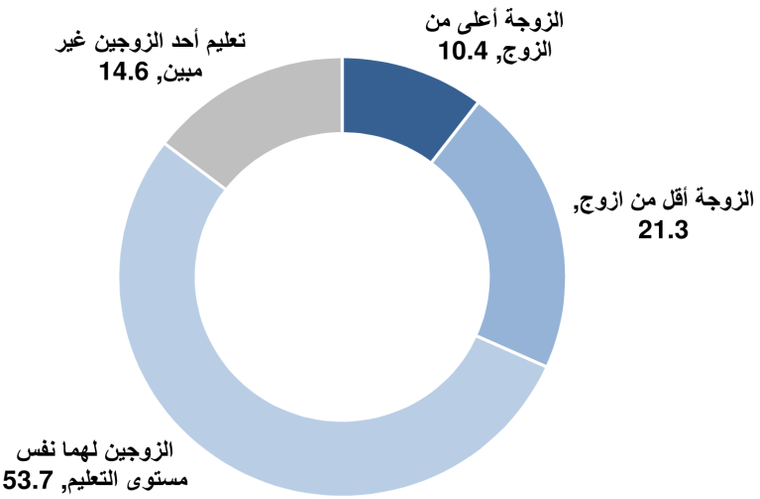

المصدر: محسوب من بيانات نشرة الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

٦- مدة الحياة الزواجية:

حوالي ١٥٪ من حالات الطلاق التي تمت في ٢٠١٧ حدثت بين زوجين مدة الحياة الزواجية بينهما أقل من سنة. وحوالي ١٨٪ بين زوجين مدة الحياة الزواجية بينهما ١٠ سنوات أو أكثر. وتوضح بيانات إحصاءات الزواج والطلاق لسنوات متتالية أن الإحصاءات تعاني من عدم اكتمال بيانات مدة الحياة الزواجية حيث بلغت نسبة الحالات غير المبين لها مدة الحياة الزواجية في عام ٢٠١٧ حوالي ٢٦٪.

شكل (٨) توزيع حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزواجية عام ٢٠١٧

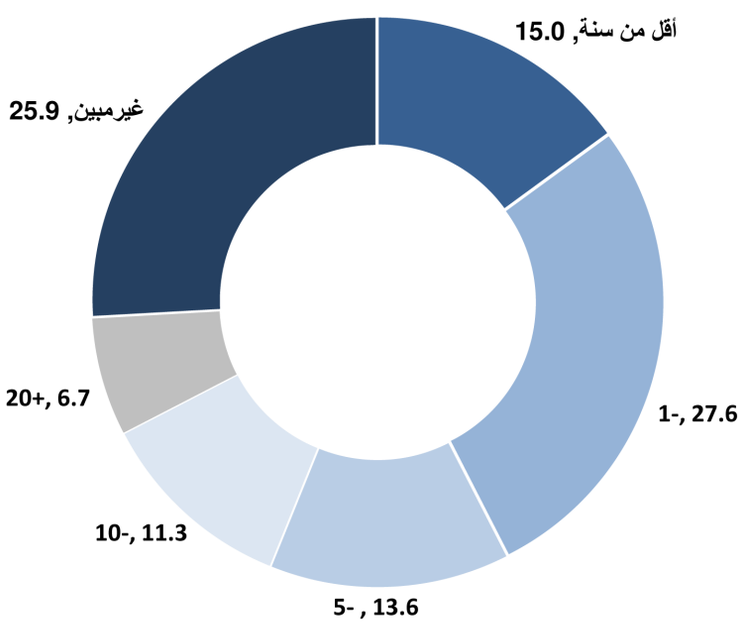

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، ٢٠١٨.

٧ـ المراجع.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات الزواج والطلاق، ٢٠٠٩ - ٢٠١٧

- المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، الزناتي ومشاركوه ووزارة الصحة، ٢٠١٥

- ماجد عثمان، حنان جرجس، أنماط الزواج في المجتمع المصري، مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، ٢٠٠٨
الوجه البحري واللاتي سجلن نحو ٥,٢٪ من إجمالي المتعطلين.